

برل الاشتراك هي سنة

١٠٠ في مصر والسودان
١٥٠ في سائر الممالك الأخرى

نمن المدد ٢٠ مليا

الاعلانات

يتفق عليها مع الإدارة

الرسالة

مجلة البحوث الفكرية والعلمية والفنية

ARRISSALAH

Revue Hebdomadaire Littéraire
Scientifique et Artistique

صاحب المجلة ومديرها
ورئيس تحريرها المشول
أحمد حسن الزيات

الإدارة

دار الرسالة بشارع السلطان حسين

رقم ٨١ — عابدين — القاهرة

تليفون رقم ٤٢٣٩٠

العدد ٧١٣ « القاهرة في يوم الاثنين ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٦٦ — ٣ مارس سنة ١٩٤٧ » السنة الخامسة عشرة

مسألة القضاء والقدر

للأستاذ عباس محمود العقاد

لكن المستطاع الذي لا شك فيه أن مسألة القضاء والقدر هي نفسها حل مقبول أمهل من جميع الحلول التي تذهب إليها العقول ...

فإذا يقول من ينكر القضاء والقدر كأنه شيء لا يوافق العقل ولا يساغ في منطق التفكير ؟

أقول بأن الخلوقات يجب أن تختلف وأن تتساوى مع ذلك الاختلاف في كل قدر وقضاء ؟

ذلك حكم لا يسوغ في عقل عاقل . لأن اختلاف التقدير لازم مع اختلاف الأقدار .

فاذا اختلفت أقدار الخلوقات وأوصافها فلا يخطر على العقل أن تكون بمد ذلك سواء في الأعمال والتقدير .

وإذا هي لم تختلف فكيف يريد المترضون أن تكون ؟ وكيف يتوهمونها في الخيال فضلا عن تقديرها في عالم الفكر أو عالم البيان !

أريدونه عالماً لا فرق فيه بين حي وحى ، ولا بين شيء وشيء ، ولا بين موجود وموجود ؟

إذن هم يريدونه عالماً لا أشياء فيه ولا أحياء فيه ولا موجودات فيه .

لأن الشيء لا يسمى شيئاً إلا إذا كان مخالفاً لشيء آخر في جوهره أو صفاته . فاذا بطل الاختلاف بين الأشياء بطل قوام الأحياء والموجودات .

قد راغبت بإسدي أن أقدم إليك مسألة واحدة حتى لا يشق على مجلة « الرسالة » ردك ... وهذه المسألة هي « القضاء والقدر » هل الإنسان مسير أم مخير ؟ ... وقد وجهت هذا السؤال من قبل لأستاذي فرد على رد لم أرفيه مقنناً ... فتضاربت الآراء بمقلى وإنى لأخشى على نفسي وعلى إيماني ...

محمد علي طالب
بمسلتنا

مسألة القضاء والقدر هي مسألة الحرية الإنسانية في جميع نواحيها ، فهي بهذه المسألة قضائية نفسية علمية ، وليست بالمسألة الدينية وكفى .

وليس من اليسور أن تحمل هذه المسألة من جميع وجوهها حلا يدفع كل اعتراض ، ويوافق كل رأى ، ويكشف النقاب عن العلاقة بين حرية الإنسان وقوى الكون الذي يعيش فيه . فان العلم بمحدود حريته يتوقف على الإحاطة بهذه العلاقة من جميع أطرافها ، وليس ذلك بالمستطاع في عصرنا هذا ، ولا تخاله يستطاع كل الاستطاعة في وقت من الأوقات .

العالم المشهود هو الحالة التي يتحقق عليها الوجود ، فلماذا يجزمون بأن هذه الحالة الواجبة ستناقض ما يجب في مسألة العدل والتوفيق بين العمل والمصير ؟

لو كان المترلة ينكرون وجود الله لجاز أن يطلوا الحكمة في الخلق كله وأن يطلوا العدل والرحمة فيها هو ظاهر لنا وما هو محجوب عنا ، ولكنهم يؤمنون بالله ويؤمنون بوجود الاختلاف بين الأشياء والأحياء . فلماذا تضيق قدرة الله عندهم عما يوافق الحكمة فيها يحملون ؟

وقصارى القول أن الحل الوحيد المستطاع لمفدة القضاء والقدر هو المقابلة بينها وبين المقد التي تنتهي إليها إذا أنكرنا القضاء والقدر ... وأن العدل بمعنى المساواة الشاملة هو العدم بعينه ، لأن المساواة الشاملة تنفي قيام الأشياء والأحياء . فلا بد من معنى للعدل الإلهي غير هذا المعنى ، ولاتناقض اذن بين العدل والاختلاف في تركيب الموجودات ، اذا وجب أن نفهمه فرما غير فهم المساواة في الأقدار والمساواة في التقدير .

ونحن نرى في حياتنا العملية أن الناس يرون أخلاقهم من آباءهم وأمهاتهم ، وينشأون في عاداتهم على نشأة يبتهم وبيئات أسلافهم ، ولكننا مع هذا لا نبطل التكليف والجزاء ولا نرى أنه عبث في غير جدوى ، أو أن إلغاء القوانين والمعقوبات مساو لبقائها وسريانها ... فهناك نصيب من الحرية يكفي لقيام التكليف في المسائل الدنيوية ، وهناك نصيب من الحرية يكفي للتوفيق بين العمل والجزاء في هذه الحياة القصيرة . فكيف بالحياة الأبدية التي تدبرها عناية الله ولا يحيط بها علم الانسان ؟

إن مسألة القضاء والقدر عقدة ، ولكنها عقدة لا ينكرها المنكر إلا وقع فيها هو أعقد منها ، ولأسباب المنكر الذي يؤمن بوجود الخالق القديم .

أما الذين يطلون وجوده فانهم يطلون العقل جملة في هذه المسألة وفي غيرها من المسائل ، لأن تفسير العالم كله بالمصادفة العمياء لا يدع مجالاً للاشكال وللاسؤال ، وكل شيء جائز أو غير جائز . فقد استوى الجائز وغير الجائز على كل حال .

عباس محمود العقاد

فهل يرى المترضون أنهم هربوا من مسألة القضاء والقدر إلى مسألة يقبلها العقل وترفضها النفس ويتصورها الخيال ؟ وإى الصورتين بعد هذا أقرب إلى عقول الفكريين : عالم فيه اختلاف في التقدير واختلاف في الأقدار ؟ أو عالم لا توجد فيه الأشياء ولا توجد فيه الأحياء !

فمسألة القضاء والقدر على هذا أقرب إلى القهم من كل مسألة تخطر على بال مفكر في هذا الموضوع .

وإذا كانت هي الوجه الذي يقبله العقل فالناحية المجهولة منه ينبغي أن تقاس على الناحية المعلومة . فيطمئن الفكر إلى موافقتها له ومطابقتها لدواعي الايمان .

أما هذه الناحية المجهولة فهي ناحية التوفيق بين العدل الإلهي واختلاف الجزاء على الأعمال .

فإذا وجب أن تختلف الأشياء ويختلف الأحياء ويختلف الجزاء ، فقد وجب أن يكون الجزاء غير مناقض للعقل في نهاية المطاف ... ونهاية المطاف هذه هي التي يحفلها الانسان ، ويقيسها على ما يدلم فتسرى اليه الطمأنينة في هذا القياس الصحيح .

ويتحدث الأديب صاحب الخطاب عن صديق له يسخر من تبليل خاطره في هذه المسألة فيقول : « انه أبرز لي آراء في هذه المسألة وقال إنها آراء أهل السنة وأخرى قال إنها آراء المترلة » ... ولا يدري أيها الحق بالاتباع .

ولا فائدة من الإطالة في تفصيل هذه الآراء أو تلك الآراء . ولكن كاتب الخطاب خليف أن يوقن أن آراء المترلة تؤدي إلى تبليل في الخواطر يعود على صاحبه بسخرية أمر وأنكي . لأنهم يحلون المشكلة بمشكلات ويخرجون من تيه إلى أتيساء . ويقولون إن الانسان ينبغي أن يكون حراً لأن الله يحاسبه ، وإن الله لا يحاسبه إلا لأنه حر في عمله واختياره .

فهم لا يقررون أن الانسان حر في عمله واختياره بدليل من الواقع ، بل يفرض من الفروض . فمن أين لهم أن حساب الله لا يوافق حالة التقدير ، وأنه لا بد أن يناقض العدل إذا وجب الايمان بالتقدير ؟ ولماذا يعمنون على الله حساباً يتقابل فيه العدل والرحمة وصدق الجزاء والمقاب ؟ وإذا وجب التسليم بأن الاختلاف في